العوامل العقدية المؤثرة في سقوط الدولة الموحدية

(ق 6هـ و ق 7هـ / ق 12 م و ق 13 م)

Nodal factors affecting the fall of the Almohad state
(S 6 AH, S 7 H / S 12 CE and S 13 CE)

أ.عبد الجبار عماري

أ.بن موسى محمد

mouhamedbenmoussa1@gmail.com

جامعة لونيسي علي _ البليدة

تاريخ الاستلام: 2020/05/23 تاريخ القبول للنشر: 2020/06/03 تاريخ النشر: 2020/07/03

ملخص :

يتناول هذا البحث دراسة تاريخية للعوامل العقدية المؤثرة في سقوط الدولة الموحدية، بحيث أن هذه الدولة قامت على أساس دعوي متمثل في حركة مذهبية جاء بها محمد بن تومرت (ت 524هـ) لإسقاط دولة المرابطين ودعوتهم وبناء دولة جديدة بمشروع دعوي مختلف عما سبقه في بلاد المغرب الإسلامي، فكان مشروع ابن تومرت سياسي قائم على أساس مذهبي فلم يشُّد عن القاعدة التي كان متعارف عليها في بناء الدولة المغاربية آنذاك، إلا أن دعوته المذهبية كانت مختلفةً أيما اختلاف عن غيرها من الحركات المذهبية الأخرى؛ حيث أنها جاءت خليطا مضطربًا وغير متجانس، جمع فيها بين أسس عقائدية متناقضة، تحكمت في مفاصل الدولة وكانت عمادها الذي تقوم عليه حتى تولى المنصور الموحدي الحكم وبدأ يفكر جديًا في إحداث حركة إصلاحية في المنظومة الدعوية لدولته، لكنه لم يأخذ بالمبادرة، فبعد أن تقلّدَ ابنه المأمون زمام الحكم باشر في حركته الإصلاحية المتمثل في إسقاط أسس الدعوة الموحدية كالعصمة لابن تومرت والمهدوية وغيرها من رموز الدعوة.

الكلمات المفتاحية: الدعوة الموحدية – المهدي بن تومرت – المغرب الإسلامي – العقيدة التومرتية – المذهب المالكي.

Summary
This research relates to a historical study of the Streptococcus factors affecting the fall of the Almohad state, so that this country was founded on represented a lawsuit in a sectarian movement came by Mohammed bin Toumert (T 524 e) to overthrow the State in office and invite them and build a new state prosecution project is different from what preceded do Islamic Maghreb, a son of Toumert political project based on a doctrinal basis did not make the rule generally accepted in the construction of the Maghreb state at the time, but its call to sectarianism was very different from other sectarian movements, Vdaute sectarianism was turbulent and inhomogeneous mixture, combining a Doctrinal Council of History foundation, controlled in the joints of the state and was a pillar on which even took Al-Mansour almouiahidi and began to think seriously about provoking a reform movement in the defense system of his state t, but he did not take the initiative, having taken his son Idris Al Mammon security of power began in his reform to drop the foundations of the call Almohadism as the impasse of Ibn Tumert and Mahdavi and other call symbols .
Key words: Almohad call - Almahdi bin Toumart - the Islamic Maghreb - the Altomartian faith - the Maliki school.

***تمهيـــد:**

شهدت بلاد المغرب الإسلامي تعاقب عدة دول سبقت كل دولة دعوة دينية تنظر لها، وتأسس لفكرها السياسي، فالدولة الموحدية تعتبر من أبرز هذه الدول في انتشارها الدعوي وانبساطها السياسي، وذلك لتبنيها معتقد إسلامي جديد ومختلف عن غيره آنذاك متمثل في العقيدة الأشعرية.

لعبت الدعوة الموحدية دورا بارزًا في تأسيس الدولة الموحدية وانتشارها الواسع في بلاد الغرب الإسلامي، فقد عرفت هذه الدعوة بتشكيلها العقدي الغريب والمضطرب حيث اعتمد محمد بن تومرت على منطلقات معينة تعتبر أسساً فكرية لدعوته، بعدما

تأثر بالكثير من الفرق والمذاهب الإسلامية في الاعتقاد والمنهج، حتى يضمن نجاح مشروعه الدعوي والسياسي.

لكن بعد تثبيت أركان الدولة وانتشارها الواسع ببلاد الغرب الإسلامي بدأت تتراجع سلطة الدعوة الموحدية وتأثيراتها على الصعيد السياسي والاجتماعي والديني، فما الأسباب الفعلية وراء هذا التراجع والانكماش؟ وما التداعيات التي خلَّفتها؟

أولاً إصلاحات المأمون وانعكاساتها على الدولة الموحدية:

في عهد الخليفة أبي العلاء إدريس المأمون[1] تأتي مرحلة هدم أراء ابن تومرت فإذا كان المنصور لم يصرح بآرائه علنا فإن المأمون الموحدي أعلنها صريحة فوق المنابر مطالبا بهدم هذه الدعوة[2]، وذكر ابن عذارى في البيان المغرب أن المأمون كتب بخط يده إلى بلاده كلها "بزوال اسم المهدي من السكة والخطبة وقطع النداء بعد الصلاة (بتاصليت الإسلام) وهي إقامة الصلاة و(سؤ دود وناردي) و(أصبح ولله الحمد)" وهي مصطلحات بربرية[3].

وبهذا أزال المأمون الشعائر التي كان عليها الموحدون من دولتهم وأعلن حربه على المعتقد التومرتي في رسالته التي أوردها ابن عذارى ومما جاء فيها "ولتعلموا أنَّا نبذنا الباطل وأظهرنا الحق وأن لا مهدي إلا عيسى ابن مريم وما سمي مهديا إلا أنه تكلَّم في المهد وتلك بدعة قد أزلناها والله يعيننا على القلادة التي تقلدناها وقد أزلنا لفظ العصمة عمن لا تثبت له عصمة فلذلك أزلنا عنه رسمه" وأشار المأمون في هذه الرسالة أن أباه المنصور هو كذلك كان ينوي هذا لولا اجله حيث يقول "وقد كان سيدنا المنصور همَّ أن يصدع بما الآن صدعنا وأن يرفع للأمة الخرق الذي رفعنا فلم يساعده لذلك أمله " تم يعلن براءته منهم ومن أفعالهم ويقول في هذا "اللهم أشهد أن قد تبرأنا منهم تبرؤ أهل الجنة من أهل النار"[4].

إن عمل المأمون في إزالة رسوم المهدي وتعاليمه، لم يكن له صدى كبير فلم تترتب عليه أي معارضة بل بالعكس، فقد أشاد الشعراء بتصرفه ومدحه في قصائد

عديدة[5]، أورد ابن عذارى هؤلاء الشعراء، ومنهم أبو الحسن الرعيني ومحمد بن إبراهيم الدرة[6]، لقد أعلن المأمون الرجوع إلى مذهب الإمام مالك، والأخذ بأحكامه، كان هدفه من هذا الإجراء القضاء على سلطة كبار رجال الدولة، من أشياخ الموحدين وأمر بقتل مائة منهم[7].

لقد عبرت خطوة المأمون في إعلان ثورته التصحيحية بوضوح عن عمق الأزمة السياسية والعقدية للحكم الموحدي، فبما أنها كانت جريئة من الناحية الدينية والفكرية والاجتماعية، فإنها من الناحية السياسية كانت عاملا زاد من حدة الصراع الداخلي في وسط المصامدة، الذين انقسموا بين الولاء للخليفة المأمون وبين الولاء لابن أخيه يحي المعتصم، الذي لجأ إلى سجلماسة، وظلَّ أداء أشياخ الموحدين منذ ذلك الحين من الناحية السياسية مرتبكا، أسهم في ضعف الحكم الموحدي حيث لم يعد لهم أثر في المساهمة في إنقاذ السلطة الموحدية[8].

لقد أدى إجراء المأمون إلى انكسار العقيدة التومرتية، مما يؤشر على فقدان النسق الموحدي أهم خيوطه المتينة التي قام عليها[9]، وبما أن خطوة المأمون قد ترجمت موقفا عاما كان يسري في المجتمع من تراث ابن تومرت، يتسم هدا الموقف بلامبالاة واضحة تجاه التومرتية[10].

وربما يرجع ذلك منذ أن تم نقل الدولة من دولة الفكرة إلى دولة الوراثة، فكان انحراف في المبادئ التي قامت عليها فكرة الموحدين، فلم تكن كومية مؤمنة بأفكار الدولة الأساسية، بل خاضعة لسيادة الدولة، وبمرور الزمن ضعفت الفكرة في النفوس، والخلفاء أنفسهم فقدوا الإيمان بالفكرة، حيث نجد المنصور يصرح بدلك لخاصته والمأمون يمحوا أثارها، ويزيل رسومها وبدلك حدت انفصام بين الفكرة والدولة، وتجسد دلك عمليا في خلافة المستنصر[11].

بالرغم من أن ما قام به المأمون يعتبر انعكاسا لظروف لازمت حكمه وفرضت عليه ما قام به، وكان يعكس تطلعات فئات كبيرة من المجتمع والعلماء، إلا أن ذلك فتح

الباب على مصراعيه للطامحين في السلطة، حيث وجدوا في إجراءات المأمون حجة للقيام عليه[12]، وهنا لم تستطع ثورة المأمون التصحيحية حسم المشاكل السياسية المستعصية للدولة، بل عملت على تفجيرها وإن المأمون أدرك عجزه عن حسم الموقف، فأصبح يعتمد أساسا على جيش الروم الذي جلبه معه من الأندلس لحسم التوتر وضمان أمنه الخاص.

هذه التطورات انعكست سلبا على الدولة الموحدية، وتمثلت في انفصال عدد من المناطق عنها[13]، حيث قام أمير من سلالة بني هود الجداميين وهو أبو عبد الله محمد بن يوسف بالاستيلاء على مرسيَه وتلقب باسم المتوكل على الله[14]، وتداعت الحركات الانفصالية، فبالمغرب الأوسط انفصل بنو عبد الواد بنواحي تلمسان سنة 633هـ، وبادر أبو زكرياء الحفصي سنة 627هـ بخلع طاعة إدريس المأمون وطرد عماله، فوجد مبررا قويا للانفصال، واقتصر على الدعاء للمهدي والخلفاء وسمى نفسه أميرا[15].

ولما كانت قسنطينة وبجاية ما زلتا بيد الحكام الموحدين، فقد بادر سنة 627هـ بالزحف على قسنطينة وحاصرها أياما وتمكن من دخولها، ثم سار إلى بجاية فافتتحها وقبض على واليها الموحدي أبي زكريا عمران وعدة من أشياخ الموحدين والعرب المواليين لهم واستكملت بدلك سيادة بني حفص على افريقية بسائر جهاتها 633هـ [16].

لقد تسببت إجراءات المأمون في ارتباك معنوي كبير بين هؤلاء الذين ظلوا مخلصين لتعاليم ابن تومرت، فكانوا بذلك وكأنهم فقدوا كل سبب للولاء أو الثقة أو الأمل في السلطة الموحدية، فمثلا بالمغرب الأوسط انشق بنو عبد الواد بحجة أن البقاء تحت سلطة الموحدين لم تبقى عوامل وجوده، فاستقلوا بتلمسان وما جاورها من البلاد سنة 633هـ، بعد أن خلعوا الطاعة لسلطان الموحدين، وهي نية صريحة منهم في الندية والمطالبة بالعرش على بلاد المغرب الإسلامي.

وبالرغم من قيام الخليفة الرشيد، تحت إلحاح زعماء القبائل المصمودية إلى إعادة العمل بالرسوم المهدوية غير أن خطوته تلك كانت دون طائل، إذ أنها انفلتت من فحوى العقيدة التومرتية، ولم تخرج من طابع المناورة السياسية وأصبح وجودها عبارة عن إجراء شكلي إذ لم تلبث أن دخلت الدعوة التومرتية طور الانحلال الأخير، ونهاية مصيرها المحتوم[17]، لأن تراجع الخليفة الرشيد عن سياسة أبيه لم يضمد جراح الدولة، ولم يقضِ على الانقسام السياسي الذي وإن توقف بوفاة يحي المعتصم، فإنه سيعود بتمرد إدريس الواثق على الخليفة المرتضى لتصل التجربة بذلك إلى منتهاها[18].

ثانياً صمود المذهب المالكي:

لقد اصطدم الموحدون في محاولة تطبيق مذهبهم الجديد بصمود وتشبث المالكية بمذهبهم، إذ عمد فقهاء المالكية إلى انتهاج عدة طرق من أجل البقاء على مذهبهم، ولم يتخلوا عنه خاصة لما تحول الموحدون إلى الشدة والغلظة في معاملة المالكية وحرق كتبهم، لجأ المالكية إلى المتون المذهبية كوسيلة للمحافظة على المذهب فلم يستطع الموحدون محو ما هو محفوظ في صدورهم بحرق كتبهم.

ومن أمثال دلك الفقيه "أبو محمد التادلي" الذي كتب المدونة من حفظه حين حرقها الموحدون، وغيرها من الوسائل التي انتهجوها من تدريس، ومناظرات، والتأليف في المذهب للرد على الخصوم، وتوظيف المذهب في المناصب المسندة إليهم، حيث استعملوا الفقه المالكي في القضاء والفتوى، ولم يفرطوا في مذهبهم بالرغم من أن مذهب الدولة الموحدية مخالف لهم، فقد كان "أبو علي المسيلي" يقضي بين الناس بالمذهب المالكي، كل هذا كان له الأثر البالغ في بقاء المذهب صامدا في ظل تحديات تلك المرحلة[19].

فبعد فشل كل من عبد المؤمن وحفيده المنصور في تهميش الفقهاء المالكية، عرفت الساحة الفكرية عودة أقوى لفقهاء المذهب المالكي، وقد صادف ذلك برود الحماس للتومرتية وفقدت بريقها، وتأكدت محدوديتها خاصة بعد انتشار الأشعرية، فلم

تعد سوى جزء من رسوم الدولة لا تأثير لها على المستوى الذهني في المجتمع إلا في صفوف القاعدة المصمودية المتحمسة[20].

فرغم إجراءات المنصور ضد المالكية، ظل علماء المذهب يكافحون في سبيل بقاء المذهب الذي ارتبط بالعامة ارتباطا وثيقا متغلغلا في نفوسهم، حيت عارض هؤلاء العلماء سياسة المنصور، ومن هؤلاء محمد بن محمد بن سعيد الأنصاري الذي تابع تدريس كتب المالكية، حتى أمر المنصور بسجنه وهكذا وقف علماء المالكية لصد هذا التيار ونجحوا فيه واستمرت المالكية راسخة في بلاد المغرب[21].

ومما لا شك أن الانتصار الهادئ للمذهب المالكي وصمود فقهائه أمام التومرتية، قد لعب دورا أساسيا في التحول الرسمي عنها في عهد المأمون[22].

ثالثاً انحرافات العقيدة التومرتية:

تعتبر عقيدة ابن تومرت خليطاٌ مضطرباٌ، إذا ما نظرنا إلى أصولها العقائدية، ونهجها الفكري، وتأصيلا تها الفقهية، الأمر الذي جعل سكان بلاد المغرب الإسلامي لم يتقبلوها إلا تحت وطأة الخوف من البطش الذي مارسه الموحدون من أجل نشر دعوتهم وفرضها على عامة الناس، لذلك يمكن اعتبار عدم سلامة المنهج العقدي عند ابن تومرت من أهم أسباب سقوط الدولة الموحدية، باعتباره أنه لم يرتكز على قواعد تأصيلية صحيحة تتعارض مع النصوص الشرعية.

كم أن معظم اجتهادات ابن تومرت كانت تهدف إلى إظهار المرابطين في صورة الكفرة والمارقين عن الدين[23]، من أجل تحقيق طموحاته السياسية المتمثلة في تأسيس خلافة موحدية ببلاد المغرب الإسلامي على حساب دولة المرابطين.

عرفت الدعوة الموحدية في بدايتها إقبالا كبيرا من طرف العامة، فآمنوا بها والتزموا بتعاليمها وذلك نظرا لسذاجتهم الدينية أي بساطة تدينهم، بالإضافة إلى أن دهاء ابن تومرت الخارق، واستغلاله للأوضاع المتناقضة، ساعد على انتشار هذه الدعوة بين الناس، إلا أنها لم تستمر سيطرتها لما كانت تحمله من متناقضات عقدية.

ومن أهم الأخطاء والانحرافات العقدية عند ابن تومرت، والتي تسببت في سقوط دولته، مسألة المهدوية التي تبناها لنفسه، وساق الأحاديث والنصوص الشرعية على صحة ادعائه[24]، بالرغم من أن الأحاديث واجتهادات العلماء تكذب ادعاءه[25]، فادعاء المهدوية تعتبر في الميزان الشرعي عملاً مجافياً للحق وخطأ فادحا لازم حركة ابن تومرت[26]، الذي حاول إتباع كل الطرق من أجل جمع الناس حوله لتجسيد مشروعه السياسي القاضي بإسقاط دولة المرابطين وإقامة دولة الموحدين.[27]

ومن الانحرافات التي لازمت عقيدة ابن تومرت نجد مسألة الإمامة التي اعتبرها أصلاً من أصول الدين[28]، والتي أصبحت تشكل مع فكرة المهدوية والعصمة المثلث العقدي في دعوة ابن تومرت، ومافتئت أن أصبحت شعارات رسمية للدولة.[29]

وبقدر ما استطاعت العقيدة التومرتية أن تغري مَصَامِدَة الجبل وتقنعهم بأهمية دعوى المهدي الذي يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، فإنها من الناحية العملية قد كبلت الدولة، بعد ذلك، بعناصر بدعية لم يكن من السهل التخلص منها، خاصة وأنها لم تستطع أن تخترق صفوف النخبة العالمة والصوفية والعامة أيضا إلا في حدود ضيقة جداً، وظلت حائلاً بين المجتمع وبين الولاء الكامل للموحدين.[30]

ومن الأخطاء أيضاً التي لازمت دعوة ابن تومرت طريقته في الأمر بالمعرف والنهي عن المنكر، التي تتطابق مع مسلك الخوارج القائم على الثورة والخروج على الحاكم، والعنف والتغيير بالقوة والتكفير، والتساهل في سفك الدماء، وعدم الاعتراف بالخلافة الشرعية[31]، هذه الأمور مجتمعة أضفت طابع الظلم والتعسف على دعوة ابن تومرت، وأظهرت جلياً انحراف ابن تومرت عن النهج الشرعي الصحيح القائم على التغيير بالدعوة والنصيحة والمناظرة والترشيد وفي ذلك يقول الله تعالى: «ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ».[32]

كانت السياسة التسلطية التي تبناها الموحدون بمثابة المرض المزمن الذي أصاب الدولة في المقتل منذ بدايتها، ومن أهم أعراضه الرفض الواسع للدعوة الموحدية بين العوام،

وذلك مع مرور الوقت واكتشافهم مدى انحراف عقيدة ابن تومرت عن المسار الشرعي الصحيح ماعدا المصامدة وذلك راجع إلى عامل العصبية القبلية لتبني الدعوة وبناء الدولة، وحركت العديد من الثورات والتمردات التي أنهكت قوى الدولة، واستنزفت مصادر قوتها منذ قيامها وحتى أدت إلى سقوطها.

كما تفطن ابن تومرت إلى نقطة مهمة وهي سذاجة عامة بلاد المغرب الإسلامي، وبساطتهم، وبدائية معارفهم، فراح ينتحل الكرامات، ويتفنن في الخدع ليمكن لنفسه ولعقيدته، فاختلق حادثة نزول الملائكة لمباركة دعوته وتزكيتها، وكلام الأموات الذين نطقوا من قبورهم ليشهدوا له بصدق دعوته[33]، وحادثة التمييز التي أفنى فيها خلقاً كثيراً ممن شك في إخلاصهم.[34]

وما يمكن قوله أن دعوة ابن تومرت تأثرت بكثير من الفرق والمذاهب، فليست أشعرية بحته، وليست معتزليه تقوم على الأدلة العقلية وحدها، وليست خارجية كما صورها المرابطون، كما أنها ليست شيعية في كل اتجاهاتها بل هي مزيج مضطرب من أغلب الفرق والمذاهب الإسلامية[35]، جمعها ابن تومرت في كتاب واحد شديد التعقيد والتخليط، وهو "كتاب أعز ما يطلب".

أغلب ما يتميز به أسلوبه هو التخويف والترهيب، معتمداً على ذكائه الخارق وأسلوبه السياسي المحترف من أجل تجسيد طموحاته السياسية التي كان يرنوا إليها –منذ أن غادر بلاده نحو المشرق الإسلامي طالباً للعلم– دون مراعاة القواعد الأساسية للشرع، لذلك نجد أن الأسس الفكرية للدعوة التومرتية تميزت بالتناقض، وعدم انسجام الآراء، وصعوبة تطابقها مع الشرع وحتى العقل في بعض الأحيان، وما جعل انتشارها بين سكان المنطقة ممكننا هو الخوف من بطش الموحدين أو لا يعدوا أن يكون مطية للخروج عن سلطان المرابطين.

رابعاً هيمنة أشياخ الموحدين على السلطة:

مثل أشياخ الموحدين هيئة استشارية هامة في دولة الموحدين، ساعدوا الخلفاء في تسيير شؤون الحكم، وظلت هذه الهيئة وفية للخلفاء الأوائل، وبضعف الخلفاء المتأخرين وجد الأشياخ السبيل للسيطرة، والتسلط على الدولة والتحكم في سياستها وتوجيهها وفق ما يخدم مصالحهم بالرغم من محاولة الخليفة الناصر في الحد من نفوذهم، عندما قتل منهم عددا كثير قبل موقعة حصن العقاب، إلا أنه لم يفلح في ذلك، حيث لم يشاركوا معه في هذه المعركة ما يعد سبب من أسباب الهزيمة، ومنذ وفاة الناصر استبدوا بالحكم، يُعينون الخلافة لمن شاءوا ويخلعون من كرهوا ويقتلون من أرادوا.[36]

يظهر لنا هذا من خلال استفحال مظاهر التصدع في الحكم الموحدي وبرزت مقدماته الأولى، بمبايعة يوسف المستنصر وهو طفلا لم يبلغ بعد ولصغر سنه لم يكن له أي تأثير سياسي، فتداعت على الدولة أطماع الأشياخ، خاصة الوزير أبو سعيد عثمان بن جامع، حيث وزعوا أغلب الأمراء الموحدين الأكبر سنا ولاة بالأقاليم[37]، فالخليفة لا حكمة له ولا تجربة، ولا معرفة بالأمور، وكانت أوامره لا تتمثل، فكل من وليَّ بلدا عمل فيه برأيه، فضعفت الدولة الموحدية في أيامه.

وفي سنة 620هـ توفي الخليفة بمراكش[38]، وبوفاته خلا الجو للأشياخ، للاستفراد بالحكم عن طريق البحث في صفوف الأمراء عن شخصيات ضعيفة، ليضعوها في الواجهة وبما أن يوسف لم يترك وريثا من صلبه، انتقلوا من بيعة الصبي إلى بيعة عم أبيه الشيخ العجوز عبد الواحد بن يوسف المخلوع[39]، حيث يقول "ابن أبي زرع": "بايعه أشياخ الموحدين على كره منه سنة 620هـ"[40]، فقد فشل في كبح أطماع أشياخ الموحدين، وأرغموه على التنازل عن الخلافة، وقتلوه سنة 621هـ فيعتبر أول خليفة موحدي يعزل ويقتل، وهنا دخلت الدولة الموحدية فعليا في مرحلة سياسية حرجة استمرت إلى نهايتها[41].

جاء بعده عبد الله العادل بايعه الأشياخ حيث قام عليه باشبيلية أبو العلاء المأمون، وخلع طاعة أخيه لِتَغَلُّبِ الموحدين عليه، وبعدها هاجم الأشياخ العادل وقتلوه،

وعزموا على بيعة أخيه أبي العلاء، بايعوه بكتبهم ثم ندموا على ذلك ونكثوا عليه كونهم خلعوا عمه، وقتلوه وقبضوا على أخيه العادل، وقتلوه وللتخلص من بيعة المأمون قدموا ابن أخيه يحي وتركوا المأمون لخوفهم منه.[42]

مثلت هيئة الأشياخ في نظام الدولة الموحدية عصب الدولة، فقد أنشأها المهدي بن تومرت حتى يخلق توازنا بين بطون قبيلة مصمودة، هذه الهيئة الاستشارية التي كان الغرض من إنشائها تعزيز الصفوف، وترشيد الأمراء، مع مرور الزمن تحولت عن وظيفتها الأساسية وأصبحت تلعب في الظل أدوار ضد أمن واستقرار الدولة، حيث أصبح الأمير الحاكم في نظرهم مجرد أداة يحكمون باسمهم، ويقرر بأمرهم.

***خاتمـــة:**

ما يمكن أن نخلص إليه من خلال هذا البحث أن انقطاع الدعوة الموحدية، وعدم استمراريتها يرجع إلى انحرافها العقدي عن المسار الشرعي الصحيح، فقد اشتملت على أفكار عقدية مخالفة لمذهب أهل السنة والجماعة، كالفكر الشيعي الرافضي المتمثل في مسألة المهدوية والعصمة، والإمامية، واعتمادها على الفكر الاعتزالي في مسألة نفي الصفات الإلهية، وانتهاج أسلوب الخوارج في مسألة الخروج على الحاكم بالإسراف في سفك الدماء وإحداث الفوضى.

بالرغم من أن أتباع الدعوة الموحدية لم يفهموا هذا الاضطراب، والتناقض في دعوتهم في البداية إلا أنهم مع مرور الوقت بدأت تتضح لهم حقيقة هذه الدعوة وذلك لما رأوه من ممارسات أشياخ الموحدين وولاة الأقاليم، بالإضافة إلى الحركة الإصلاحية التي قام بها الخليفة المنصور وابنه المأمون.

***الهوامـش:**

[1] أبي العلاء إدريس المأمون: ولد 581هـ توفي 629هـ بمالقة هو أمير المؤمنين إدريس المأمون ابن يعقوب المنصور ابن يوسف ابن عبد المؤمن بن علي كنيته أبو العلاء ولقبه المأمون أمه حرة اسمها صفية بنت الأمير محمد بن سعد ابن مردنيش بويع باشبيلية

الخميس 2 شوال 624هـ فكانت دواته خمسة أعوام وثلاثة أشهر ينظر: أبو الحسن بن علي بن عبد الله الفاسي المعروف بابن أبي الزرع، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة، الرباط المملكة المغربية، د ط، 1972م، ص، 249 – 250. ابن عذارى المراكشي، البيان المغرب في أخبار افريقية والمغرب، قسم الموحدين، محمد إبراهيم الكتاني وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط1، 1985، ص، 274 – 275.

[2] حسن علي حسن، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصر المرابطين والموحدين، ط1، مكتبة الخانجي مصر، 1980، ص، 462.

[3] ابن عذارى المراكشي، مصدر سابق، ص، 286.

[4] المصدر نفسه، ص، 287.

[5] عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس عصر المرابطين والموحدين، قسم الموحدين، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، 1990م، ص، 372.

[6] ابن عذارى، مصدر سابق، ص، 287.

[7] حسن علي حسن، مرجع سابق، ص، 463.

[8] محمد المغراوي، صمود المذهب المالكي، مجلة دعوة الحق، العدد: 391، الرباط، 2009، ص، 151.

[9] صديقي عبد الجبار، سقوط الدولة الموحدية دراسة تحليلية في الأسباب والتداعيات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ وحضارات المغرب الإسلامي، إشراف: مكيوي محمد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012م-2013م، ص، 124.

[10] محمد مغراوي، مرجع سابق، ص، 147 – 148.

[11] علي محمد الصلابي، صفحات من التاريخ الإسلامي دولة الموحدين، دار البيارق للنشر، عمان، 1998، ص، 233.

[12] صديقي عبد الجبار، مرجع سابق، ص، 125.

[13] محمد المغراوي، مرجع سابق، ص، 148.

[14] عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تح: صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية للطباعة، بيروت لبنان، ط1، 2006، ص، 417.

[15] محمد المغراوي، مرجع سابق، ص، 146.

[16] أبي عبد الله عنان، مرجع سابق، ص، 380.

[17] عبد الجبار صديقي، مرجع سابق، ص، 124 - 125.

[18]محمد المغراوي، مرجع سابق، ص، 151.

[19] يونس بحري، الفقه المالكي في عصر الموحدين دراسة تاريخية واجتماعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، إشراف صالح بن قربة، تخصص تاريخ وحضارة، 2011 2012، ص _ ص 166 172.

[20] لأن المصامدة كانوا يرون أن التومرتية وفرت لهم امتيازات مادية ومعنوية ليس من السهل التخلي عنها وأهمها تميزهم عن باقي الناس. ينظر: محمد المغراوي، مرجع سابق، ص، 145.

[21] حسن علي حسن، مرجع سابق، ص، 467 - 468.

[22] محمد المغراوي، مرجع سابق، ص، 145.

[23] محمد الصلابي، مرجع سابق، ص، 37.

[24] عبد الواحد المراكشي، مصدر سابق، ص، 245.

[25] محمد الصلابي، مرجع سابق، ص ص، 38 - 39.

[26] عبد المجيد النجار، تجربة الإصلاح في حركة المهدي بن تومرت . الحركة الموحدية بالمغرب أوائل القرن السادس الهجري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيردن فيرجيني، ط1، 1995، ص، 134.

[27] ليفي بروفنصال، مجموع رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية، د ط، مطبوعات معهد العلوم العليا المغربية، الرباط المملكة المغربية، 1941، ص، 135.

[28] محمد ابن تومرت، أعز ما يطلب، تح: عمار الطالبي، نشر المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص، 297.

[29] محمد المغراوي، مرجع سابق، ص، 144.

[30] المرجع نفسه، ص ص، 144-145.

[31] محمد الصلابي، مرجع سابق، ص، 48.

[32] سورة، النحل، الآية 124- 125.

[33] أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، المعروف بابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج8، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان،ط5، 1405هـ، ص، 195. وينظر: بن أبي الزرع، مصدر سابق، ص، 172.

[34] أبي بكر الصنهاجي المكنى البيذق، أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، تح: عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة، الرباط المملكة المغربية، د ط، 1971م، ص، 71.

[35] علي محمد الصلابي، مرجع سابق، ص ص، 63 – 64.

[36] عبد الجبار صديقي، مرجع سابق، ص ص، 104.

[37] محمد مغراوي، مرجع سابق، ص، 142.

[38] ابن أبي زرع، مصدر سابق، ص، 242.

[39] محمد المغراوي، مرجع سابق، ص، 142.

[40] ابن أبي زرع، مصدر سابق، ص، 243.

[41] محمد مغراوي، مرجع سابق، ص ص، 142 – 143.

[42] ابن عذارى المراكشي، مصدر سابق، ص ص، 273 - 274.